The attitude of the Arab Gulf states on the Palestinian cause in light of decisions of the Arab Summits 2008-2012

Assistant lecturer . Abdul Nabi Jassim Batour
The University of Basrah
Basrah and Arabian Gulf Studies Center
E-mail: abdalnaby.bator@uobasrah.edu.iq

Abstract

The Palestinian issue is the first issue of the Arab League since its establishment, and its presence was evident in the decisions of all the Arab summits held by the League. At a time when the Zionist entity and its allies are trying to disperse the Arab nation and rob its will, and consolidate the state of division and division imposed on the Arab peoples. This research aims to clarify the positions of the Arab Gulf states towards the Palestinian issue in light of the decisions of the Arab summits 2008_2012, and their contributions to support them in various fields, especially with the continuation of the Arab-Israeli conflict, and the failure to resolve this issue, despite the passage of decades since the catastrophe that befell the Palestinian people.

Keywords: Arab Gulf states, the Palestinian issue, Arab summits.

موقف دول الخليج العربي من القضية الفلسطينية
في ضوء مقررات القمم العربية ٢٠٠٨_٢٠١٢

م. م عبد النبي جاسم بتور
جامعة البصرة_ مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: abdalnaby.bator@uobasrah.edu.iq

الملخص:

عدت القضية الفلسطينية القضية الأولى للجامعة العربية منذ تأسيسها، وكان حضورها واضحا في مقررات القمم العربية التي عقدتها الجامعة كافة، في الوقت الذي يحاول الكيان الصهيوني وحلفاءه تشتيت شمل الأمة العربية وسلب إرادتها، وترسيخ حالة الانقسام والتفرقة المفروضة على الشعوب العربية، يهدف هذا البحث إلى بيان مواقف دول الخليج العربي تجاه القضية الفلسطينية في ضوء مقررات القمم العربية ٢٠٠٨_٢٠١٢، ومساهماتها في دعمها بمختلف المجالات، لاسيما مع استمرار الصراع العربي _الإسرائيلي، وعدم حسم هذه القضية، رغم مضي عشرات السنين على وقوع النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية : دول الخليج العربي ، القضية الفلسطينية ، القمم العربية.

المقدمة:

منذ تأسيس جامعة الدول العربية طغى على اهتماماتها موضوع القضية الفلسطينية، وبقي العمل العربي المشترك في معظم أهدافه يدور حول هذه القضية إلى حد اعتبار أن تطوّر النظام العربي مرتبط بمسار هذه القضية، ورغم أن القضية الفلسطينية قد تناولتها العديد من الدراسات، إلا أنه يبقى هناك ما هو بحاجة إلى المزيد من إلقاء الضوء عليه، وهذا ما دفع الباحث إلى الخوض في هذا الموضوع، على أساس تحديد المواقف الرئيسة التي اتخذتها دول الخليج العربي داخل الجامعة العربية، من خلال مقررات القمم العربية خلال مدة الدراسة، وهل هذه المواقف بمستوى التحدي الذي واجهته الأمة العربية؟

تألف البحث من المقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة؛ قدم التمهيد صورة موجزة وبسيطة عن تطور القضية الفلسطينية داخل الجامعة العربية لحقبة زمنية سبقت موضوع الدراسة لتكون المدخل الرئيس إلى موضوعات البحث اللاحقة، تناول المبحث الأول دول الخليج العربي وموقفها من القضية الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٠، أما المبحث الثاني فتطرق إلى موقف هذه الدول من القضية الفلسطينية ٢٠١٠-٢٠١٢، وتضمنت الخاتمة أهم الاستنتاجات والنتائج التي توصل إليها الباحث.

التمهيد:

جاء تأسيس جامعة الدول العربية متزامنا مع الوضع الحرج الذي كانت تمر به القضية الفلسطينية قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، والمتمثل بزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين أثناء وبعد الحرب، وتكللت الجهود العربية بعقد مصر اجتماعاً للدول العربية في الإسكندرية بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٤٤ بحضور ممثلين عن العراق، ومصر، وسوريا، ولبنان، وشرق الأردن، وعرب فلسطين، وتم الاتفاق على ميثاق الجامعة والتوقيع على ما عرف بـ(بروتوكول الإسكندرية)[١]، والذي احتوى على ديباجة وعشرين مادة وثلاثة ملاحق، خُصِّصَ أحدها لفلسطين، أعلن فيه مجلس الجامعة أنه سيختار مندوب عربي عن فلسطين للاشتراك في أعمال المجلس إلى أن يتمتع هذا البلد بممارسة استقلاله فعلاً، الأمر الذي دفع الجامعة إلى عقد اجتماعات متكررة تقرَّر فيها وبعد مباحثات مطولة إنشاء مكاتب للدعاية العربية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف الترويج للقضية الفلسطينية لكسب تأييد الرأي العام العالمي، وتكون تحت إشراف موسى العلمي، وبتخويل من الحكومتين المصرية والعراقية [٢].

لم تكن المواقف الدولية في صالح العرب ولم يكونوا في وضع يستطيعوا الحفاظ على امن وسلامة شعوبهم، فقد أرسلت بريطانيا والولايات المتحدة لجنة للتحقيق فيما يجري على الأراضي الفلسطينية مطلع

عام ١٩٤٦ والتي جاء تقريرها محبطاً لأمال العرب؛ لأنه أوصى بعدم إقامة دولة عربية أو يهودية في فلسطين واستمرار الانتداب البريطاني عليها، وفتح باب الهجرة إلى فلسطين [٣]، في ظل هذه الظروف الدولية الحرجة عقد أول مؤتمر للقمة العربية في أيار ١٩٤٦ أي بعد تأسيس جامعة الدول العربية والتي ارتبط قيامها بهدف إيجاد كيان عربي يدافع عن استقلال الدول العربية ويحافظ على السلام والأمن بين هذه الدول، ومن جانب أخر الدفاع عن أي دولة عربية تتعرض لأي نوع من أنواع التهديد، ومن هذا المنطلق بدأت مؤتمرات القمة العربية بالانعقاد تباعا، وفي سبيل إظهار الوجود الفلسطيني قامت الجامعة العربية بعقد اجتماعات دورية لمنح حكومة عموم فلسطين [٤] شكلها القانوني، ولمنحها من السلطات ما يمكنها من أثبات وجودها والقيام بمهامها الرسمية [٥]، فشهدت المدة الممتدة من عام(١٩٥٥-١٩٦٣)، جهوداً مستمرة لتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني ومنحه حق تقرير المصير، والتي اصطدمت بالموقف الرافض من بعض الدول العربية لاسيما الأردن. فكان ذلك إيذاناً باضمحلال حكومة عموم فلسطين لعدم ممارستها الدور المرسوم لها حتى انتهائها في عام ١٩٦٣. لتأخذ منظمة التحرير الفلسطينية [٦]، دورها في تأكيد وجود الشعب الفلسطيني وتمثيله، والتي انبثقت عن المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في عام ١٩٦٤، برئاسة أحمد الشقيري [٧]، ومارست ذلك الدور عملياً في عام ١٩٦٥ [٨].

ولأهمية مدينة القدس، فقد أصبحت تعد إحدى القضايا الأساسية في الصراع العربي- الإسرائيلي؛ بسبب وضعها الديني الخاص عند الديانات السماوية، فقامت الجامعة العربية بإدراج قضية القدس كبند دائم على جدول أعمالها، وجعل النقاش حولها مستمرا في جميع اجتماعات القمم العربية، وذلك بهدف التصدي للإجراءات الصهيونية الرامية إلى تغيير معالم المدينة، وبذلت الجامعة العربية جهوداً كبيرة في سبيل الحفاظ على القدس، والحرص على قدسيتها وعروبتها ورفض كل الإجراءات الإسرائيلية لتهويد المدينة والمساس بهويتها، وإدانة كل أنواع مصادرة الأراضي وأعمال الحفريات أسفل ومحيط المسجد الأقصى التي تهدد بانهياره، لاسيما وأن (إسرائيل) قد احتلت القسم الغربي من القدس، وأعلنته عاصمة لهم بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨، واحتلت القسم الشرقي خلال حرب ١٩٦٧، وكانت الجامعة العربية تطالب وبشكل مستمر المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها [٩].

وانضمت دول الخليج العربي إلى جامعة الدول العربية بعد حصولها على الاستقلال. فقد قبل انضمام الكويت رسميا إلى الجامعة العربية بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٦١، وعُمان في ٦ تشرين الأول ١٩٧١، والبحرين التي نالت استقلالها في ١٥ آب ١٩٧١، انضمت إلى الجامعة العربية في ١١ أيلول ١٩٧١، وكذلك قطر

والإمارات العربية المتحدة اللتان انضمتا عام ١٩٧١ [١٠]، أما السعودية واليمن والعراق فهي من الدول المؤسسة لجامعة الدول العربية.

وتعد مؤتمرات القمة العربية امتداداً لأنشطة جامعة الدول العربية وبرلمانها الذي يرسم الإطار العام للسياسة العربية، ويرتب اتخاذ القرارات حسب سلم أولويات التنفيذ، وتقوم الجامعة بدعوة هذا البرلمان للانعقاد كلما دعت الضرورة لذلك، واستحوذت القضية الفلسطينية على اهتمام الملوك والرؤساء العرب في مؤتمراتهم كافة، حرصا منهم على عدم ضياع الأرض العربية، وتفويت الفرصة على الصهاينة والدول المساندة لهم [١١].

المبحث الأول

موقف دول الخليج العربي من القضية الفلسطينية في ضوء مقررات القمم العربية ٢٠٠٨-٢٠١٠

ارتبط انعقاد القمم العربية بالسؤال المتواصل حول قدرتها على الاستجابة للتحديات والإشكالات التي تشهدها المنطقة، وإمكانية الخروج بقرارات تلبي طموحات وآمال شعوبها، وفي الوقت الذي كانت سوريا تستعد لاحتضان القمة العربية المقررة بدمشق يومي ٢٩-٣٠ آذار ٢٠٠٨، برزت مؤشرات سلبية أظهرتها مواقف بعض الدول العربية من حيث المشاركة وعدمها. فكان السؤال المطروح هو مدى قدرة قمة دمشق على تجاوز هذه العقبات؟ وكيف تتعامل مع التحديات التي تشهدها المنطقة لا سيما الأوضاع في فلسطين؟ [١٢].

لم تكن حقيقة تباين المواقف العربية من بعض المشكلات العربية غائبة عن الحكومة السورية، إذ أعلنت الناطقة الرسمية باسم وزارة الخارجية السورية بشرى كنفاني في تصريح لموقع الجزيرة نشر في ٦/ ٣ / ٢٠٠٨ أن نجاح هذه القمة: **((أمر مرهون بالزعماء العرب وليس بالدولة المضيفة، لأن نجاح القمة لا يرتبط بالحضور أو مستوى التمثيل وإنما بمضمون القرارات التي ستُتخذ لخدمة المصالح العربية))**، وأنه لا ينبغي استباق الأمور بالحديث عن الدول التي ستغيب أو تشارك بتمثيل منخفض، كما نوهت إلى ما ذكره وزير الخارجية السوري وليد المعلم في القاهرة من أن القمة ستعقد في موعدها من دون تغيير وأن: **((مستوى التمثيل فيها سيكون أعلى من سابقاتها))** [١٣].

عُقدت القمة العربية العشرين في آذار ٢٠٠٨ بدمشق برئاسة الرئيس السوري بشار الأسد، وبحضور وفود الدول العربية الأعضاء، ومنها الخليجية وهي كلاً من: وفد دولة الإمارات العربية المتحدة والذي

ترأسه رئيس الدولة خليفة بن زايد آل نهيان، وأمير دولة قطر حمد بن خليفة آل ثاني، وأمير دولة الكويت صباح الأحمد جابر الصباح، ومثل العراق نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، ومثل البحرين نائب رئيس مجلس الوزراء محمد بن مبارك آل خليفة، ونائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء فهد بن محمد آل سعيد ممثلا عن سلطنة عمان، ونائب رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي فضلي ، وشهدت هذه القمة تغيب عدد من حكام الدول الخليجية ومنهم العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة [١٤]، وسلطان عمان قابوس بن سعيد[١٥].

صدر عن القمة العربية العشرين في ختام أعمالها عدد من القرارات التي تتعلق بقضايا العمل العربي المشترك السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومنها ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، تضمنت وضوح الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي، فلا يقبل بتجزئة عملية السلام كونها عملية شاملة، ولا يتحقق هذا السلام إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، ورفض كل أشكال التوطين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية وفقا لمبادرة السلام العربية [١٦] وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومواصلة تقديم كل أشكال الدعم السياسي والمادي والمعنوي للشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة ضد الاحتلال وسياساته العدوانية [١٧].

وابدى القادة تمسكهم بمبادرة السلام العربية باعتبارها تشكل منطلقا أساسيا لإيجاد حل عادل وشامل لمختلف جوانب الصراع العربي الإسرائيلي على المسارات كافة، وفق ما نصت عليه مرجعيات عملية السلام المتمثلة في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومقررات مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأنه لا يمكن الوصول إلى سلام شامل وعادل طالما أن (إسرائيل) مستمرة في رفضها لمبادرة السلام العربية، والتأكيد على أن استمرار الدول العربية في طرح مبادرة السلام مرتبط ببدء تطبيق(إسرائيل) لكل التزاماتها في إطار المرجعيات الدولية الأساسية لتحقيق السلام في المنطقة وما يتطلبه من تطورات بشأن الاستراتيجية التي تتبع اتجاه جهود إحياء عملية السلام، وتكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة المكلفة بمبادرة السلام قيامها بإجراء تقييم ومراجعة شاملة للاستراتيجية العربية إزاء مسار جهود إحياء السلام ورفع التوصيات لاجتماع خاص لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري لإقرار خطوات التحرك العربي المقبلة في ضوء ذلك [١٨].

وتوصل القادة إلى مشروع قرار يقضي باستمرار الدعم الكامل للشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه وأراضيه المحتلة، وتحقيق امله في قيام دولته ذات السيادة وعاصمتها القدس وفقا لما جاء في مبادرة السلام العربية التي أُقرت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وأكدتها قمة الرياض عام ٢٠٠٧، والتزاماً بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وشدد البيان الختامي لقمة دمشق على قدسية وعروبة القدس مهبط الديانات السماوية ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية الغير شرعية والتي استهدفت تهويد المدينة والمساس بهويتها العربية الإسلامية والمسيحية، وإدانة مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، وأعمال الحفريات الإسرائيلية أسفل ومحيط المسجد الأقصى التي تهدد بانهياره، ودعت جامعة الدول العربية كافة المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية ولاسيما منظمة اليونسكو إلى تحمل مسؤولياتها القانونية في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية، والضغط أكثر على(إسرائيل)، وعدم السماح لها بإجراء إي تغيير في القدس يؤثر على وضعها ومكانتها [١٩].

كما بحثت القمة الحالة المأساوية التي عاشتها الجالية الفلسطينية في العراق، نتيجة الظروف الصعبة التي مرت بالأخير [٢٠]، مما دفع الحكومة السودانية إلى استقبال ألفي لاجئ من الفلسطينيين في العراق للإقامة المؤقتة والعمل في السودان ومنحهم كل الحقوق والامتيازات التي نص عليها بروتوكول الدار البيضاء–المملكة المغربية للاجئين الفلسطينيين، وأصدر رئيس جمهورية السودان قرارًا بتشكيل لجنة من اجل العمل لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين، وناشد كافة الدول العربية ولاسيما الخليجية لتقديم الدعم المادي والمساهمة في تكلفة نقل وتوفير مستلزمات الإقامة والرعاية لهؤلاء اللاجئين بالسودان والعمل لإيجاد حل لهذه القضية الإنسانية، وتفويض الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير للمجلس في دورته العادية القادمة [٢١].

وتحت كل الظروف كانت (إسرائيل) مستمرة بإجراءاتها العدوانية والحربية ضد المناطق الفلسطينية وهذه المرة في غزة، التي تعرضت لعدوان (إسرائيلي) بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٨ خلف ١٠٥٤ شهيدا ونحو خمسة آلاف جريح، الأمر الذي ولد حالة من الاستنكار والشجب من بعض القادة العرب، الذين دعوا إلى ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي للتباحث حول هذه التطورات في فلسطين، فجاءت الدعوة من دول الخليج العربي وبالتحديد من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني [٢٢].

تباينت مواقف الدول العربية بشأن انعقاد قمة طارئة وترددت في قبول المشاركة في القمة التي دعت لها قطر، في حين أعلنت دولاً أخرى انسحابها بعدما أعلنت عزمها على المشاركة، منها المملكة العربية السعودية ومصر اللتان رفضتا حضور قمة الدوحة وأعلنتا في بيان مشترك صدر عقب مباحثات أجراها

الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز والرئيس المصري حسني مبارك [٢٣] في الرياض بتاريخ ١١/ ٣ / ٢٠٠٩ إنهما يفضلان عقد لقاء تشاوري للقادة العرب لبحث العدوان على غزة على هامش القمة الاقتصادية العربية في الكويت. كما أبلغت المملكة العربية السعودية جامعة الدول العربية أنها لا ترى **(من المناسب)** عقد قمة عربية طارئة في الدوحة، وقال أحمد القطان مندوب المملكة لدى جامعة الدول العربية **(ليس من المعقول أن يجتمع القادة العرب قبل أن يجتمع وزراء الخارجية)**، وذلك في إشارة إلى أنه تم الاتفاق على أن يعقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا تشاوريا حول هذا الموضوع في الكويت، بينما أعلنت دول خليجية وعربية أخرى استعدادها لحضور القمة ومنها العراق، والإمارات، والسودان، ولبنان، وموريتانيا[٢٤].

رد أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني على مواقف بعض الدول العربية لعقد القمة العربية الطارئة بالدوحة، مؤكدا **((إن دعوة بلاده لقمة تبحث الأوضاع في غزة ما زالت قائمة، وانه من المعيب مناقشة ما يجري في غزة على هامش قمة معدة سلفا في جلسة تشاورية))** – في إشارة إلى قمة الكويت الاقتصادية– ودعا إلى إنشاء صندوق خاص لإعمار غزة، وتعليق مبادرة السلام العربية، وإيقاف عملية التطبيع مع (إسرائيل) بكل أشكالها، وضرورة إقامة جسر بحري عربي لإيصال المساعدات العاجلة إلى أهالي غزة. وأعلن رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن بلاده تلقت ردودا إيجابية حول المشاركة في القمة في حال اكتمال النصاب، مبيناً أن قمة الدوحة ليست انتقاصاً من قمة الكويت الاقتصادية المزمع عقدها [٢٥].

وكانت الرياض قد عارضت خيار انعقاد قمة عربية طارئة لمناقشة مسألة العدوان على غزة، ورفضت استعمال سلاح النفط، واتخذت السياسة السعودية في محاولاتها التعامل مع هذه الحرب الوسائل الهادئة لحل الأزمة، وكانت مستعدة للتعامل بانفتاح مع كافة الجهود الدبلوماسية؛ فهي لم تغلق الطريق أمام أية جهود تُبذل في سبيل التحرك لوقف العدوان على غزة ومعالجة آثاره، وجاء الاعتراض السعودي على عقد قمة عربية طارئة؛ لأنها فضلت الإطار الدولي لحل الأزمة ودعمت خيار الذهاب إلى مجلس الأمن لعرض هذه القضية [٢٦].

عدَّ وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في الدعوة القطرية للقمة الطارئة أنه: **((لا جدوى من حضور قمة بيانات عربية لا تتوفر لها شروط النجاح والتأثير))**، أما الكويت التي كان من المقرر استضافتها للقمة الاقتصادية فقد أيدت ضمنا مبررات مصر والسعودية، وقال وزير خارجيتها الشيخ محمد الصباح إنه: **((من المنطقي والطبيعي أن تكون غزة في قلب قمة الكويت وأن القادة الخليجيين والعرب**

في لقائهم سيبحثون الوضع هناك))، فيما قررت اليمن عدم المشاركة في القمة العربية الطارئة في الدوحة رغم دعوتها السابقة إلى عقد مثل هذه القمة [٢٧].

وأرجع وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي تراجع اليمن عن المشاركة إلى عدم اكتمال النصاب لعقدها وحرصه على وحدة الصف العربي وعدم تكريس الانقسام وانعقاد القمة في إطار الجامعة العربية، موضحاً أن اليمن يرى أنه من المناسب إعطاء الأولوية في قمة الكويت للقضية الفلسطينية لاسيما مع مشاركة كل القادة العرب أو معظمهم فيها، معبراً عن تقديره لجهود قطر وموقفها القومي والإسلامي والإنساني إزاء القضية الفلسطينية، وصرحت الإمارات بموافقتها على حضور قمة الدوحة في بيان بثته وكالة الأنباء الرسمية، ولم يصدر أي بيان رسمي يعارض هذا التوجه لكنها تراجعت عن الحضور فيما بعد، وأوضح حمد بن جاسم أن الإمارات اشترطت عدم حضور الرئيس الإيراني للقمة، وأعلنت سلطنة عمان أنها ستشارك في قمة الدوحة لبحث الأوضاع في غزة، وأن نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء فهد بن محمود آل سعيد سينوب عن السلطان قابوس في قمة الدوحة، أما العراق فقرر المشاركة في قمة الدوحة الطارئة، وإن هيئة الرئاسة قررت حضور القمة العربية الطارئة بتحقق النصاب أو بدونه[٢٨].

عُقدت في الدوحة القمة العربية الواحد والعشرين (قمة غزة الطارئة)، خلال المدة ٣٠-٣١ آذار ٢٠٠٩، وحضر الافتتاح قادة ووزراء من ١٢ دولة عربية من ضمنها الخليجية فيما ظلت كراسي الدول العربية التي لم تحضر الاجتماع فارغة في قاعة الجلسة، وجاءت هذه القمة وسط انقسام عربي بشأن الوضع في غزة، وبخاصة إزاء الوضع السياسي الفلسطيني الذي يشهد تجاذبا حادا بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحماس، وحضر هذه القمة إضافة إلى أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ونائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي [٢٩].

وغاب عن القمة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، في حين حضر خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية(حماس) رئيسا لوفد مثل ٧ من فصائل المقاومة الفلسطينية، وقد وجه له سؤال عن سبب غياب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس فأجاب: **((إن عباس اعتذر بسبب ضغوط ... وأن حضوره القمة يعني أنه سيذبح من الوريد إلى الوريد))**، هذا الموقف الذي اتخذه عباس دفع قطر إلى الطلب من قادة الفصائل الفلسطينية الحضور لتمثيل فلسطين في القمة، ذلك أن القمة أقيمت من أجل غزة، وبعد أن افتتح أمير قطر القمة، قال خالد مشعل، في كلمته أن (إسرائيل)

أرادت تغيير قواعد اللعبة وخلق واقعاً جديداً، موضحاً رفض فصائل المقاومة الفلسطينية للشروط الإسرائيلية لوقف إطلاق النار ومؤيداً مصالحة فلسطينية برعاية عربية [٣٠].

وفي ختام أعمال مؤتمر القمة العربية في الدوحة أبدى قادة ورؤساء وفود الدول العربية، تمسكهم بالتضامن العربي، من خلال الإعلان الذي تلاه الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى في ثنايا الجلسة الختامية للقمة(إعلان الدوحة) والذي وجه فيه التحية والتقدير للشعب الفلسطيني في مقاومته لمواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مؤكدا على دعم صموده ومقاومته لهذا العدوان، ومطالباً بوقف الاعتداءات الإسرائيلية وتثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحصار الجائر عن قطاع غزة وفتح المعابر كافة، وتحميل (إسرائيل) المسؤولية القانونية والمادية عن جرائم الحرب جراء ما ارتكبته من انتهاكات للقوانين الدولية والإنسانية، ومطالبة المجتمع الدولي بملاحقة المسؤولين عن تلك الجرائم وإحالتهم إلى المحاكم الدولية لينالوا استحقاقهم، مع الدعم الكامل للجهود العربية التي تهدف إنهاء حالة الخلاف والانقسام في الصف الوطني الفلسطيني وتعزيز الوحدة الوطنية، والطلب من جميع الفصائل الفلسطينية التجاوب مع هذه الجهود بما يكفل تحقيق المصالحة الوطنية وضمان وحدة الأراضي الفلسطينية جغرافيا وسياسيا، كما جدد التأكيد على دعم السلطة الوطنية الفلسطينية واحترام مؤسساتها الشرعية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، مطالباً بوقف السياسات الإسرائيلية أحادية الجانب وتدابيرها في فرض الأمر الواقع على الأرض، ومنها الوقف الفوري للنشاطات الاستيطانية كافة، وإزالة جدار الفصل العنصري وعدم المساس بوضع القدس والحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها [٣١]، ومن الجدير بالذكر أن البيان الختامي لقمة غزة الطارئة رحب بموقف قطر وموريتانيا بتجميد علاقاتهما التجارية والدبلوماسية مع إسرائيل ودعا الدول العربية إلى إعادة النظر بالعلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الكيان الصهيوني [٣٢].

يمكن القول أن بيان قمة الدوحة حرصت على عدم قبول التعطيل والمماطلة الإسرائيلية وهو الأمر الذي استمر عبر حكومات إسرائيلية متعاقبة، وعلى ضرورة تحديد إطار زمني محدد لقيام (إسرائيل) بالوفاء بالتزاماتها تجاه عملية السلام، والتحرك بخطوات واضحة ومحددة نحو تنفيذ استحقاقات عملية السلام القائمة على المرجعيات المتوافق عليها دوليا، والدعوة إلى ضرورة التوصل لحل عادل للصراع العربي الإسرائيلي في إطار الشرعية الدولية، وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية كافة، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ورفض أشكال التوطين كافة، واستمرار المطالبة بإقامة دولة فلسطينية

مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وإدانة (إسرائيل) لقيامها بحصار قطاع غزة، الذي أدى إلى تدهور خطير وغير مسبوق في الأوضاع الإنسانية والمعيشية للمدنيين الفلسطينيين ومطالبتها بفك الحصار فورا وفتح كافة المعابر، ودعوة مختلف الدول والمؤسسات العربية والدولية ومنظمات المجتمع المدني إلى الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني، ومطالبة المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية ولاسيما منظمة اليونسكو إلى تحمل مسؤولياتها القانونية في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وضرورة التحرك السريع لإحباط مخططات (إسرائيل)[٣٣].

المبحث الثاني

موقف دول الخليج العربي من القضية الفلسطينية في ضوء مقررات القمم العربية ٢٠١٠-٢٠١٢

انعقدت القمة العربية العادية في دورتها الثانية والعشرين في مدينة سرت الليبية للمدة من ٢٧-٢٨ آذار ٢٠١٠، تحت عنوان (دعم صمود القدس)، وما تشهده هذه المدينة من اعتداءات إسرائيلية وعمليات تهويد واستيطان غير مسبوقة، من دون حضور كبار قادة الدول الخليجية والعربية، وكانت قضية القدس على رأس جدول أعمالها، وشارك في القمة، إضافة إلى معمر القذافي الذي يستضيف لأول مرة لقاء عربيا على هذا المستوى، ١٢ من القادة العرب هم أميري قطر، والكويت ورؤساء الجزائر، والسودان، وسوريا، وموريتانيا، واليمن، والصومال، وجيبوتي، وجزر القمر، والعاهل الأردني، ورئيس السلطة الفلسطينية، فيما مثل الدول الأخرى وزير خارجية المملكة العربية السعودية سعود الفيصل، والممثل الشخصي لملك البحرين عبدالله بن حمد آل خليفة، ونائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء فهد بن محمد آل سعيد ممثلا عن سلطنة عمان، وعضو المجلس الأعلى مسعود بن راشد المعلا عن دولة الإمارات، ووزير خارجية العراق هوشيار زيباري، فيما غاب عن القمة العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز الذي كانت العلاقات بينه وبين العقيد القذافي متوترة منذ سنوات، وأيضا الرئيس المصري حسني مبارك لأسباب صحية، في حين امتنع الرئيس اللبناني ميشال سليمان عن الحضور؛ بسبب توتر العلاقات بينهما إثر قضية اختفاء الإمام موسى الصدر في ليبيا عام ١٩٧٨، وهيمنت قضية القدس على الأعمال التحضيرية للقمة التي اقترحت مصر تسميتها (قمة صمود القدس)، في ظل إصرار حكومة اليمين الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتانياهو [٣٤] على مواصلة الاستيطان في القدس الشرقية ورفضها أي تفاوض بشأنها وإصرارها على أن المدينة بشطريها ستبقى عاصمة لإسرائيل، مع استمرارها التمسك بموقفها هذا، في حين أعلن وزراء الخارجية العرب عقب

اجتماع للجنة متابعة مبادرة السلام العربية في سرت، رفضهم بدء مفاوضات غير مباشرة بين (إسرائيل) والفلسطينيين ما لم تتوقف عملية الاستيطان وإلغاء قرارها بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية، وانطلقت الجلسة الافتتاحية لأعمال القمة بكلمة لأمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، رئيس القمة السابقة، شخص فيها الوضع العربي، معتبرا أن العمل العربي المشترك يواجه أزمة حقيقية وانه لاحظ ذلك من موقع رئاسته للقمة، وطالب المجتمعين بقرارات تتعدى الإدانة بالنسبة لمسألة القدس، ووجه الشيخ حمد في مستهل كلمته انتقادات شديدة لعدم قدرة العمل العربي المشترك على معالجة الأزمة العربية [٣٥].

وفي ضوء ذلك شهدت الجلسة كلمات عدة تطرقت في غالبيتها إلى عملية السلام والمشكلات التي تعانيها المنطقة، وكانت أبرز الكلمات للرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي ذكر أنه لا مفاوضات مع (إسرائيل) في ظل استمرار الاستيطان وعدم اعترافها بالقرارات الدولية والتزامها بحل الدولتين، مطالبا بوقف شامل للاستيطان في القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية، وعرض سلسلة مقترحات منها عقد جلسة خاصة للأمم المتحدة حول الوضع في القدس وإعلان رفض الإجراءات الإسرائيلية تجاه القدس والمسجد الأقصى [٣٦].

دان القادة العرب في (إعلان سرت) الذي ضمنوه ملخصاً لأهم قراراتهم، الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والمتصاعدة بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ورفضوا استمرار النشاطات الاستيطانية، وجاء في البيان الختامي لقادة الدول العربية، أن الاجتماع في قمة دعم صمود القدس، جاء لمجابهة الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية لمدينة القدس وللمقدسات الإسلامية والمسيحية، وتم الاتفاق على وضع خطة عمل تتضمن إجراءات سياسية وقانونية بغرض التصدي لمحاولات تهويد القدس، واعتبار كل إجراءات سلطة الاحتلال باطلة وغير قانونية، وحث المجتمع الدولي على العمل لرفع الحصار عن غزة والدعوة للانسحاب من الأراضي المحتلة، مع نبذ الخلافات وتوحيد الجهود العربية لدعم الشعب الفلسطيني، والمطالبة برفع الحصار عن غزة بشكل فوري، والطلب من الولايات المتحدة اتخاذ موقف واضح من هذا الحصار [٣٧].

مما تقدم يتضح لنا أن القادة في قمة سرت اهتموا بأمرين أساسيين أولهما تأكيد تمسكهم بالسلام كخيار استراتيجي رغم الإحباط والغضب من اندفاع عملية السلام نحو الفشل، والثاني عزمهم على الدفاع عن عروبة القدس ومقدساتها، وإدانة الانتهاكات الخطيرة التي تمارسها (إسرائيل) واعتداءاتها المستمرة على الدول العربية، لكنها المرة الأولى منذ عقدين التي يطرحون فيها السؤال عن بدائل لعملية السلام من دون أن يتوصلوا في عجالة القمة إلى ما يخرج عن المألوف وهو المزيد من التعويل على الدبلوماسية.

نجح العراق باستضافة مؤتمر القمة العربية الثالثة والعشرين في بغداد للمدة من ٢٧-٢٩ أذار ٢٠١٢، بحضور تسعة زعماء عرب، منهم أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح، بالإضافة إلى ممثلين عن ٢١ دولة عربية، وترأس وفد الإمارات في مؤتمر القمة وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور محمد قرقاش، ومثل البحرين وزير الخارجية خالد احمد آل خليفة، ومثل قطر المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية سيف مقدم البوعينين، أما عمان فمثلها رئيس مجلس الدولة يحيى بن محفوظ المنذري، فيما مثل المملكة العربية السعودية مندوبها لدى جامعة الدول العربية ومصر السفير أحمد قطان، وغاب عن القمة زعماء السعودية والإمارات والبحرين وعمان [٣٨].

ووجه الرئيس العراقي جلال الطالباني [٣٩] التحية لشعب فلسطين ونضاله المتواصل من اجل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، منددا بالاعتداءات الإسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني، واستمرار بناء المستوطنات، ودعا طالباني إلى تأييد ودعم المصالحة الفلسطينية وتعزيز صمود القدس في مواجهة التحركات الإسرائيلية، مؤكدا على أن السلام لن يتحقق إلا بتطبيق القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت في ٢٠٠٢ [٤٠].

ومن قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة هو توجيه تحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني الذي يتصدى للعدوان الإسرائيلي المستمر عليه وعلى أرضه ومقدساته وتراثه، ودعم صموده من أجل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، واعتبار المصالحة الفلسطينية ركيزة أساسية ومصلحة عُليا للشعب الفلسطيني، والدعوة إلى الالتزام بتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية الموقع في القاهرة بتاريخ ٤ أيار ٢٠١١، وإعلان الدوحة بتاريخ ٦ شباط ٢٠١٢، لوضع حد للخلافات والانقسام الفلسطيني، والتأكيد على ضرورة التوصل لحل عادل للصراع العربي الإسرائيلي على أساس الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، والتضامن مع الأسرى الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ومطالبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالعمل الجاد لأجل الإفراج عنهم، ودعم عقد المؤتمرات الدولية لمعالجة قضية هؤلاء الأسرى [٤١]، والتأكيد على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وأن جميع إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشأن القدس تعد باطلة قانوناً، ولا يترتب عليها إحداث أي تغيير في وضع المدينة القانوني كمدينة محتلة ولا على وضعها السياسي بكونها عاصمة لدولة فلسطين، والتشديد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية [٤٢].

وبين وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري على أن انعقاد القمة العربية في بغداد يعد نجاحا للعراق على جميع المستويات، وذكر في مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي عقب انتهاء القمة، إن حجم ومستوى التمثيل العربي كان مرضيا وفقا للظروف الراهنة، معتبرا أن هذه القمة قد تبنت مواضيع جديدة لم تتبناها القمم السابقة، وأن: **((هناك قرارات مهمة نتجت عن القمة تخص فلسطين والأوضاع الاقتصادية))** (٤٣).

مما تقدم يتضح لنا أن قرارات مؤتمر القمة العربي في بغداد، لم تختلف عن تلك القرارات التي خرجت بها مؤتمرات القمة الثلاثة السابقة، في أنها لا تتعدى أكثر من كونها محاولة عربية لامتصاص نقمة واستياء الشعب العربي لما تعرض له أبناء شعب فلسطين عامة والقدس خاصة على أيدِ اليهود من أعمال السلب والنهب ومحاولة تغيير المعالم العربية والإسلامية الأصيلة. كما يؤشر ضعف مستوى التمثيل الدبلوماسي لدول الخليج العربي في هذه القمة، وعليه ضعف التأثير في القرارات التي تبنتها القمة.

ولابد لنا من الإشارة بشكل عام لموقف دول الخليج العربي من القضية الفلسطينية من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ جاءت هذه المواقف متوافقة مع الخط السياسي العربي العام، الذي يجمع بين الاعتراف الضمني بالكيان الصهيوني وإقامة دولة فلسطينية في الضفة وقطاع غزة. ولم تكن دائرة التحرك الخليجي على قدر التحدي الإسرائيلي، ولا بمستوى المسؤولية الدينية والقومية، وإنما جاءت في أغلبها كردة فعل لم تصل لتقابل الإجراءات الإسرائيلية. ولم تكن بمستوى التعنت الإسرائيلي، وإنما استمر المجلس يناشد المجتمع الدولي على امل الضغط على إسرائيل وحثها على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، ومن خلال ملاحظة بيانات قمم مجلس التعاون، يتضح عدم وجود خطة عمل واضحة تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي تقابل المخططات الإسرائيلية، وارتبط سلوك المجلس بتوجهات ورؤى الولايات المتحدة الأمريكية من الصراع العربي–الإسرائيلي، ولم يستفد من عناصر القوة التي تمتلكها الدول الأعضاء في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. كما أن اختلاف وجهات نظر دول الخليج فيما بينها ساهم في عدم اتخاذ موقف حاسم لمجلس التعاون تجاه هذا الصراع (٤٤).

الخاتمة :

نستنتج مما تقدم بأن القضية الفلسطينية من أهم القضايا الكبرى التي رافقت جامعة الدول العربية منذ نشأتها، إذ شكلت بجوانبها المتعددة الموضوع الأساسي لمعظم مؤتمرات القمة العربية في محاولة لإيجاد اتفاق عربي حول سبل حلها، ولكن رغم الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية منذ نشأتها في ٢٢ أذار ١٩٤٥ ودفاعها المتواصل عن القضية الفلسطينية. لم تمنع من قيام (إسرائيل) واحتلالها لأرض فلسطين، أو وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وكذلك أخفقت عمليا في المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني.

عدت دول الخليج العربي طرفا أساسيا في مختلف القضايا السياسية العربية المتعلقة باستقلال وسيادة الدول العربية وأهمها القضية الفلسطينية التي نالت اهتمام هذه الدول، وساهمت في جعل القضية الفلسطينية الموضوع الرئيس في مؤتمرات ومداولات جامعة الدول العربية التي أصدرت العديد من القرارات بخصوص دعمها ومساندتها وذلك انطلاقا من ميثاقها القائم على ضرورة الدفاع عن كل القضايا العربية لما فيه ضمان للحقوق العربية من الضياع، كما ساهم أعضاها أيضا في تدويل القضية الفلسطينية على مستوى المنظمات الدولية.

فشلت سياسة مؤتمرات القمة في إيجاد الحل المناسب للقضية الفلسطينية، لعدم خروج القادة والملوك والرؤساء العرب ولاسيما حكام الخليج من قوقعة الدبلوماسية التي لم تحقق نجاحاً يسجل لصالح الجامعة العربية خاصة والعرب عامة، ويمكن القول أن دول الخليج العربي ولأسباب سياسية لم تستطع الخروج بمقررات ونتائج عملية يمكنها تغيير المعادلة لصالح الشعب الفلسطيني كونها ترتبط بعلاقات دولية على الأصعدة كافة مع القوى الكبرى المنحازة إلى جانب الكيان الصهيوني، أي أنها كانت تراعي مصالحها السياسية والاقتصادية عند اتخاذها أي موقف يخص القضية الفلسطينية، وأنها لم تتمكن من إيقاف السلطات الصهيونية عن ممارساتها العدوانية على الشعب الفلسطيني والموروثات الحضارية والدينية لمدينة القدس، التي لم يوقفها عائق قانوني أو دولي ولجأت إلى سياسة فرض الأمر الواقع، وعند تفسير السبب الحقيقي الذي كان وراء عدم خروج المؤتمرات العربية بقرارات عملية تصب في خدمة القضية الفلسطينية، هو على ما يبدو عدم جدية بعض الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية لاسيما دول الخليج العربي في الدفاع عن قضية فلسطين، وخصوصا تلك التي تربطها مع الدول الكبرى مصالح مشتركة كان وراء فشل تلك المؤتمرات، واستمرار دول الخليج العربي في مطالبتها بتنفيذ مبادرة السلام مع كونها لم تحقق أي تحول إيجابي بين العرب و(إسرائيل).

ونلاحظ أن دول الخليج العربي من خلال مواقفها في القمم العربية المنعقدة خلال مدة البحث ٢٠٠٨_٢٠١٢ أظهرت التزامها بتقديم كل أنواع المساندة والدعم لضمان استمرار مقاومة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني من خلال المنظمات والسلطة الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، حتى تحقيق أهدافه المتمثلة في استعادة حقوقه الوطنية، ويلاحظ أيضاً أن اغلب ذلك الدعم كان من الجوانب السياسية والاقتصادية لكن هذا الدعم لم يصل لمستوى الدعم العسكري الفعال الذي يغير موازين القوى ويمنع الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، كما أن بعض القرارات ظلت حبراً على ورق، بل يمكن القول أنها لم تستطع الخروج من إطار البيانات الرسمية التقليدية، ولم تستطع تجاوز خلافاتها السياسية المرحلية لأجل المصالح العليا للامة العربية، ويتضح ذلك من عدم حضور زعماء هذه الدول لبعض القمم العربية التي أقيمت في عواصم لم تكن على توافق تام مع سياسة حكوماتها.

الهوامش:

(١) علي محافظة، النشأة التاريخية لجامعة الدول العربية، القاهرة، د.ت، ص ٦٦.

(٢) جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية، القاهرة، ١٩٤٦، ص٣٧؛ دار الكتب والوثائق، البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٥٦١، قرارات مجلس الوزراء في ٢٧ آذار ١٩٤٥، وثيقة رقم ٦، ص٧.

(٣) للتفصيلات حول الهجرة اليهودية إلى فلسطين ينظر: محمود كاظم حسين محمد، دور المؤتمرات الصهيونية في هجرة اليهود إلى فلسطين ١٨٩٧م–١٩٩٧م، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،٢٠٠٦؛ إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وطأة ٣٠٠٠ عام، ترجمة رضا سلمان، بيروت، ١٩٩٧؛ موسى مطلق إبراهيم، وعد التوراة من إبرام إلى هرتزل، ط٢، بيروت، ٢٠٠١.

(٤) حكومة عموم فلسطين: هي أول حكومة فلسطينية في التاريخ الحديث(١٩٤٨– ١٩٦٣) برئاسة احمد حلمي باشا. للمزيد ينظر: محمد خالد الأزعر، حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، دار الشروق، د م، د ت.

(٥) محمد حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٥.

(٦) منظمة التحرير الفلسطينية: أنشأت بناءً على قرار مؤتمر القمة العربي الأول، وفي ٢٨ أيار ١٩٦٤ انعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس، وشهد ولادة المنظمة برئاسة أحمد الشقيري، وتم وضع النظام الداخلي للمنظمة، واعترفت جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني في القمة العربية السادسة التي عقدت في الجزائر عام ١٩٧٣، للمزيد ينظر: أميل الغوري، حديث أحمد الشقيري في آخر ساعة، بيروت، ١٩٦٤، ص٣–٢٣؛ محمد أحمد جبر خليفة، منظمة التحرير الفلسطينية –مشروع ثورية

تحررية أم مشروع كياني، رسالة ماجستير جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٥؛ القمة العربية رقم ٦، الجزائر، قرار رقم ٤٦، ١٩٧٣.

(٧) أحمد الشقيري: سياسي ومحامي فلسطيني، ترأس المكتب العربي للدعاية في واشنطن ثم مكتب القدس، أصبح عضواً في اللجنة العربية العليا من آذار– حزيران ١٩٤٦، كما تبوء منصب مساعدا للسكرتير العام لجامعة الدول العربية للشؤون السياسية (١٩٥١–١٩٥٧). وبين عامي (١٩٥٧–١٩٦٢)، مثلَ المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة. شغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها عام ١٩٦٤ حتى استقالته عام ١٩٦٧، عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، ط ١، بيروت، ١٩٧٤، ص٣١.

(٨) محمد حافظ غانم، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٩) روحي الخطيب، الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس بين ١٩٦٥ و١٩٧٥، مجلة شؤون فلسطينية، ع ٤١ و٤٢، بيروت، ١٩٧٥، ص٩٥.

(١٠) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، الأردن، ٢٠٠٥، ص ٨٦٤–٨٦٥، ٨٧٠.

(١١) محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ط ١، عمان، ٢٠١١، ص ٢٤.

(١٢) قمة دمشق العربية ٢٠٠٨، منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/2008/3/10/%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-2008

(١٣) قمة دمشق بين حسابات الحضور والغياب، منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2008/3/6/%d9%82%d9%85%d8%a9-

(١٤) حمد بن عيسى آل خليفة: ولد عام ١٩٥٠ وهو أكبر أنجال أمير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أصبح أميرًا على البحرين في ٦ أذار ١٩٩٩، وملكاً عليها في ١٤ شباط ٢٠٠٢، خصص في دراسة العلوم العسكرية في مدارس وجامعات إنجلترا، حيث التحق في ١٤ أيلول ١٩٦٧. ينظر: دائرة الثقافة والاعلام، مسيرة قائد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، المنامة، ٢٠١٣.

(١٥) جامعة الدول العربية، القمة العربية العشرين، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٢٠٩.

(١٦) مبادرة السلام العربية: وهي المبادرة التي أعلنها ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز في القمة العربية الرابعة عشر التي عقدت في بيروت ٢٨ / ٣ / ٢٠٠٢ وتبنتها جامعة الدول العربية. ينظر: جامعة الدول

العربية، القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة: القمة رقم ١٤ بيروت، ٢٨ أذار ٢٠٠٢.

(١٧) جامعة الدول العربية، القمة العربية العشرين، دمشق، ٢٠٠٨، ص ١٤-١٥.

(١٨) جامعة الدول العربية، القمة العربية العشرين، دمشق، ٢٠٠٨، ص ١٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٠) تتمثل هذه الظروف باحتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣ وما نتج عن ذلك من انهيار النظام السياسي، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بحل كافة المؤسسات الأمنية، الأمر الذي أدى إلى فقدان الأمن والاستقرار السياسي والمجتمعي وظهور الإرهاب وتكريس الطائفية، وسوء الأوضاع العامة.

(٢١) جامعة الدول العربية، قرارات القمة العربية، دمشق، ص ٤١.

(٢٢) مواقف الدول العربية من القمة الطارئة بالدوحة، مقال منشور على موقع الجزيرة نت الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/1/15/%D9%85%D9

(٢٣) حسني مبارك: محمد حسني السيد مبارك، ولد في ٤ أيار ١٩٢٨ من مواليد كفر المصيلحة بمحافظة المنوفية، هو الرئيس الرابع لجمهورية مصر العربية من ١٤ تشرين الأول ١٩٨١ خلفاً لمحمد أنور السادات، وحتى في ١١ شباط ٢٠١١ بتنحيه تحت ضغوط شعبية وتسليمه السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. حصل على تعليم عسكري في مصر متخرجا من الكلية الجوية عام ١٩٥٠، ترقى في المناصب العسكرية حتى وصل إلى منصب رئيس أركان حرب القوات الجوية، ثم قائداً للقوات الجوية في نيسان ١٩٧٢م، وقاد القوات الجوية المصرية أثناء حرب أكتوبر.١٩٧٣ وفي عام ١٩٧٥ اختاره السادات نائباً لرئيس الجمهورية، وعقب اغتيال السادات عام ١٩٨١ على يد جماعة سلفية إسلامية مصرية تقلد رئاسة الجمهورية بعد استفتاء شعبي. ينظر: صلاح المعداوي، الكل في واحد.. مبارك وطوفان من الحب، القاهرة، ١٩٩٥.

(٢٤) مواقف الدول العربية من القمة الطارئة بالدوحة، مقال منشور على موقع الجزيرة نت الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/1/15/%D9%85%D9

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) أمجد احمد جبريل، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق ٢٠٠١-٢٠١٠، ط ١، (قطر، ٢٠١٤)، ص ٢١٢-٢١٣.

(٢٧) افتتاح "قمة غزة الطارئة" وسط انقسامات عربية فاضحة، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.france24.com/ar/20090116-qatar-arab-league-economic-summit-take-up-gaza

(٢٨) مواقف الدول العربية من القمة الطارئة بالدوحة، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/1/15/

(٢٩) تشاورية الدوحة، تدعو لتجميد العلاقات مع إسرائيل ودعم المقاومة والشعب الفلسطينيين، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/41898/17-01-2009-

(٣٠) رائد نعيرات وآخرون، الحرب على غزة–قراءة الواقع ودلالات المستقبل، فلسطين ،٢٠٠٩، ص ١٣؛ مواقف الدول العربية من القمة الطارئة بالدوحة، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/1/15/

(٣١) جامعة الدول العربية، القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة: القمة رقم ٢١ الدوحة، ٢٠٠٩. ص ١٢٠–١٢١.

(٣٢) قمة غزة في الدوحة: قطر وموريتانيا تجمدان علاقاتهما بإسرائيل، منشور على الرابط الإلكتروني:
http://archive.arabic.cnn.com/2009/gaza.escalation/1/16/summits.gaza_israel/index.html

(٣٣) المصدر نفسه، ص١٨–١٩، ١٢١.

(٣٤) بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل ورئيس حزب الليكود الإسرائيلي اليميني، تولى رئاسة الوزراء مرتين، الأولى استمرت من عام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، والثانية مستمرة منذ ٣١ أذار ٢٠٠٩، حيث أعيد انتخابه في العام ٢٠١٣ والعام ٢٠١٥. شغل منصب سفير إسرائيل في الأمم المتحدة بين السنوات ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ قبيل انضمامه لحزب الليكود. ينظر: بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدويري، عمان، ٢٠١٥.

(٣٥) جامعة الدول العربية، القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة: القمة رقم ٢٢ سرت، ٢٠١٠، ص ٢٥٣؛ سرت ٢٠١٠.. قمة دعم صمود القدس والمفاجآت (القذافية) والأسد إلى شرم الشيخ للاطمئنان على صحة مبارك، مقال منشور على الرابط الالكتروني:
https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/102704/28-03-2010-

(٣٦) جينان جوان، قمة دعم صمود القدس تنعقد في غياب أكثر من نصف الملوك والرؤساء العرب، ٢٧ أذار ٢٠١٠. تقرير منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.alsumaria.tv/news/24834/alsumaria-news/ar

(٣٧) جامعة الدول العربية، القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة: القمة رقم ٢٢ سرت، ٢٠١٠، ص ٣٠،٢٠٥–٢٠٩.

(٣٨) جامعة الدول العربية، القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة: القمة رقم ٢٣ بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٣٣؛ قمة بغداد تنجح بالتوافق على صيغة مقبولة للجميع، جريدة الاتحاد الإماراتية الإلكترونية، ٣٠ أذار ٢٠١٢، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.alittihad.ae/article/31783/2012/%D9%82%D9%85%D8%A9-

(٣٩) جلال الطالباني، ولد عام ١٩٣٣، رئيس جمهورية العراق السابع في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤، وكذلك شغل منصب رئيس مجلس الحكم العراقي، وهو الأمين العام لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، كان عضوًا بارزًا في مجلس الحكم الانتقالي العراقي الذي تأسس بعد الإطاحة بنظام حزب البعث بغزو العراق في عام ٢٠٠٣ توفي فيها في ٣ تشرين الأول ٢٠١٧، عن عمر يناهز الرابعة والثمانين. ينظر: عبد الرؤوف نوين حميدي، مستقبل القضية الكردية في العراق بعد جلال الطالباني، السليمانية، ٢٠١٧.

(٤٠) جامعة الدول العربية، كلمة فخامة الرئيس جلال الطالباني خلال القمة العربية ٢٣، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٤١) جامعة الدول العربية، القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة: القمة رقم ٢٣ بغداد، ٢٠١٢، ص ٦، ١٥، ١٨٩-١٩٠.

(٤٢) جريدة الصباح الفلسطينية، المواقف السياسية الفلسطينية قمة بغداد، ٣٠ أذار ٢٠١٠.
http://alsbah.net/new1/modules.php?name=News&file=article&sid=1010

(٤٣) قمة بغداد تنجح بالتوافق على صيغة مقبولة للجميع، جريدة الاتحاد الإماراتية الإلكترونية، ٣٠ أذار ٢٠١٢، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.alittihad.ae/article/31783/2012/%D9%82%D9%85%D8%A9-

(٤٤) محمد عودة الآغا، موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الصراع العربي–الإسرائيلي، مجلة رؤية تركية، العدد ٣، ٢٠١٥، ص ١٤٣، ١٥٨-١٥٩؛ للمزيد ينظر: عبد الله محمود نجم، موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية ما بين عامي ١٩٨١-٢٠١٢ من خلال البيانات الرسمية الصادرة عنه، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غـزة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، ٢٠١٤.

المصادر:

أولاً: الوثائق:

أ- الوثائق المنشورة:

- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، منظمة التحرير الفلسطينية ،القاهرة ، ١٩٦٦.
- جامعة الدول العربية، محاضر جلسات اللجنة الفرعية، القاهرة، ١٩٤٦.
- جامعة الدول العربية، القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة: القمة رقم ١٤ بيروت، ٢٨ أذار ٢٠٠٢.
- جامعة الدول العربية، القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة: القمة رقم ٢٠ دمشق، ٢٠٠٨.
- جامعة الدول العربية، القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة: القمة رقم ٢١ الدوحة، ٢٠٠٩.
- جامعة الدول العربية، القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة: القمة رقم ٢٢ سرت، ٢٠١٠.
- جامعة الدول العربية، القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة: القمة رقم ٢٣ بغداد، ٢٠١٢.
- جامعة الدول العربية، القرارات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية، على مستوى القمة: القمة رقم ٦، الجزائر، ١٩٧٣.
- جامعة الدول العربية، القمة العربية العشرين، دمشق، ٢٠٠٨.
- جامعة الدول العربية، كلمة فخامة الرئيس جلال الطالباني خلال القمة العربية ٢٣، بغداد، ٢٠١٢.

٢- الوثائق غير المنشورة:

- د. ك. و، البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٤٦٩٢ ، وثائق الجامعة العربية .
- د. ك. و، البلاط الملكي، ملفة رقم ٣١١/٥٦١، قرارات مجلس الوزراء في (٢٧) آذار ١٩٤٥.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية :

- محمد أحمد جبر خليفة، منظمة التحرير الفلسطينية –مشروع ثورية تحررية أم مشروع كياني، رسالة ماجستير جامعة بيرزيت، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٥.

❖ محمود كاظم حسين محمد، دور المؤتمرات الصهيونية في هجرة اليهود إلى فلسطين ١٨٩٧م –١٩٩٧م، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٦.
❖ عبد الله محمود نجم، موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية ما بين عامي ١٩٨١–٢٠١٢ من خلال البيانات الرسمية الصادرة عنه، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غـزة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، ٢٠١٤.

ثالثا: الموسوعات:

❖ محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، الأردن، ٢٠٠٥.

رابعا: الكتب:

❖ إسرائيل شاحاك، الديانة اليهودية وطأه ٣٠٠٠ عام، ترجمة رضا سلمان، بيروت، ١٩٩٧.
❖ أمجد احمد جبريل، السياسة السعودية تجاه فلسطين والعراق ٢٠٠١–٢٠١٠، ط ١، (قطر، ٢٠١٤).
❖ أميل الغوري، حديث أحمد الشقيري في آخر ساعة، بيروت، ١٩٦٤.
❖ بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدويري، عمان، ٢٠١٥.
❖ دائرة الثقافة والإعلام، مسيرة قائد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، المنامة، ٢٠١٣.
❖ رجاء كامل شاهين، بشار الأسد صاحب الفتوحات في الزمن الصعب، دمشق، ٢٠١٠.
❖ رائد نعيرات وآخرون، الحرب على غزة–قراءة الواقع ودلالات المستقبل، فلسطين ،٢٠٠٩.
❖ سليم تماري، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، ط١، بيروت، ١٩٩٦.
❖ صلاح المعداوي، الكل في واحد.. مبارك وطوفان من الحب، القاهرة، ١٩٩٥.
❖ عبد الرؤوف نوين حميدي، مستقبل القضية الكردية في العراق بعد جلال الطالباني، السليمانية، ٢٠١٧.
❖ عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية ، ط١، بيروت ، ١٩٧٤.
❖ علي محافظة، النشأة التاريخية لجامعة الدول العربية، القاهرة، د.ت.
❖ عماد بن جاسم، موحد عمان السلطان قابوس بن سعيد، بيروت، ٢٠١١.
❖ محمد حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي، القاهرة ، ١٩٦٩.
❖ محمد عوض الهزايمة، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ط ١، عمان، ٢٠١١.
❖ محمد خالد الأزعر، حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، دار الشروق، د م، د ت.
❖ مركز البحوث والدراسات الكويتية، سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر عزيمة وبناء، الكويت، ٢٠٠٤.

❖ مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، خليفة والتعاون الدولي: صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ٢٠٠٩.
❖ موسى مطلق إبراهيم، وعد التوراة من إبرام إلى هرتزل، ط٢، بيروت، ٢٠٠١.

خامسا: المجلات

❖ روحي الخطيب، الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس بين ١٩٦٥ و١٩٧٥، مجلة شؤون فلسطينية، ع ٤١ و٤٢، بيروت، ١٩٧٥.
❖ محمد عودة الآغا، موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الصراع العربي–الإسرائيلي، مجلة رؤية تركية، العدد ٣، ٢٠١٥.

سادسا: المواقع الإلكترونية

❖ تشاورية الدوحة، تدعو لتجميد العلاقات مع إسرائيل ودعم المقاومة والشعب الفلسطينيين، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/41898/17-01-2009-
❖ مواقف الدول العربية من القمة الطارئة بالدوحة. مقال منشور على موقع الجزيرة نت الإلكتروني.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/1/15/%D9%85%D9
❖ افتتاح "قمة غزة الطارئة "وسط انقسامات عربية فاضحة، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.france24.com/ar/20090116-qatar-arab-league-economic-summit-take-up-gaza
❖ قمة غزة في الدوحة: قطر وموريتانيا تجمدان علاقاتهما بإسرائيل، منشور على الرابط الإلكتروني:
http://archive.arabic.cnn.com/2009/gaza.escalation/1/16/summits.gaza_israel/index.html
❖ الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والمغتربين السورية على الرابط الإلكتروني:
http://www.mofa.gov.sy/ar/pages14/
❖ سرت ٢٠١٠ .. قمة دعم صمود القدس والمفاجآت (القذافية) والأسد إلى شرم الشيخ للاطمئنان على صحة مبارك، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/102704/28-03-2010-
❖ جينان جوان، قمة دعم صمود القدس تنعقد في غياب أكثر من نصف الملوك والرؤساء العرب، ٢٧ أذار ٢٠١٠، تقرير منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.alsumaria.tv/news/24834/alsumaria-news/ar
❖ جريدة الصباح الفلسطينية، المواقف السياسية الفلسطينية قمة بغداد، ٣٠ أذار ٢٠١٠.

http://alsbah.net/new1/modules.php?name=News&file=article&sid=1010

- قمة بغداد تتجح بالتوافق على صيغة مقبولة للجميع، جريدة الاتحاد الإماراتية الإلكترونية، ٣٠ أذار ٢٠١٢، مقال منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.alittihad.ae/article/31783/2012/%D9%82%D9%85%D8%A9-
- قمة دمشق بين حسابات الحضور والغياب، منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2008/3/6/%d9%82%d9%85%d8%a9-
- قمة دمشق العربية ٢٠٠٨، منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/2008/3/10/%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-2008
- صحيفة الاتحاد الإماراتية، افتتاح قمة دمشق اليوم بحضور ١١ زعيما عربيا، منشور على الرابط الإلكتروني:
https://www.alittihad.ae/article/14494/2008/%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-